

- الفن : الرقم : ٥٥٠٠
- العنوان : قصيدة في الأفق قطعت بيت
- اسم المؤلف : لم يعلم المؤلف
- مصادره :
- أوله : فاجتمع الحرفين اوهما " لو طلق العبد ثلثا من ثلج = لغواذن فأجبر فاقتم
- آخره : نافع للموجود د دعقها صلاتها من بعابها = وبوجبان فمحر حلتها "
- اسم الناسخ :
- نوع الخط وتاريخ النسخ : كتمتبه بقليل سكني فما القرن عا فقة
- ملاحظات :
- عدد الأوراق : في عدد الأسطر : ١١ المقاس : $12 \frac{1}{2} \times 11$ سم
- المكتبة المصور عنها المخطوط ورقمه فيها : ١٦٥



لو أطلق العبد ثلث من نخ بغير ذن فاجيز فافتح
 وجدة العقد بادن مؤنفة لم يكره العقد لاجل ماله
 كقيل اتفاق لكل شهر يؤخذ مادام النكاح فاد
 والزما ذاك بشهر وقر

ف فاسد نكاح جبلي من رنا وجاعن محمد ايضا كذا
 يفرض للمرأة ذات الحدا لا عين لا الواحد منهم فاعلم

كتاب الطلاق

قديم ان شاء واخير الجوا بغير فاهو والفاسوا
 والعدة الاقراء في الفرار لا الجمع بعد موت شيخ الدار
 وعدة الجبلي بموت بعلمها طفلا شهود دون وضع حملها
 صغيرة بات فجات باين فهو من الزوج الي حولين

وفصل بع الحول في ذي الحجة ونفيا بعد الشهور التسعة
مبتوتة من بعد حولين تله فالزوج ما انفقه لا يستره
واثبتا في قدر نصف الحول والابن مرفي بكل قول
لو قال انت طالق سنيه او عدله فالطهر للشطية
لو قال ان قريبها وكل ما املك في مستقبل هو كذا
او قال لا اقرب حتي اعقة فليس بالايلاء ما قد اطلقه
وادخلوا في قوله لا اقرب احداهما مجبهة لا تقرب
فان تبين بدة قد انقضت لم تبين الاخرى بلخرى ان مضت
لو قال انت طالق الى كذا وطالق للحال لا اذ امضي
وقال ان نكحتما فهي كذا من قبل ذات طلق اذ الشرطاتي
لا يلتنقي الملتصقان ابدا عقدا وان اكذب ثم عقدا

وقال كل امرأة لي كذا ونعاطن العرس والغيري
كتاب العتاق
وفي التسري طلب الولدان شروط مع المخصين ولاسكان
العلق العتق بدفع نقد لم يقتصر على مكان العقد
حتي اذا اتم ما عده ثم اشترى الزمه ان يقبله ان احضرا
وان يكاتبه علي الف علم رد وصيف جازدا وابطالا
والعجز ما لم يك عن مخين لم تجز الفسخ ورد العين
مكاتب المسلم بالخير دفع اليه تلك الخمر والعتق وقع
ثم سعي في الاصل ذات نفق وعنه ما بالخير ليس يعتق
مولي مولاة واشي معتقه بينهما الاولاد منه معلقة
فهم لمولي الاب دون الامم وافتيا بعكس هذا الحكم

وثبت النسبة فيمن قد اقر مع امتناع نقل ام من د ص

كتاب الولاء

عبد لا شيء اعتقته قد يترك وهو اب الموالاة والابن ترك

قاله بينهما اسدا سا ولحرمان الاب عنه راسا

لو اعتق الحرزي عبدا مثله في دارهم كان ولاؤه له

كتاب الايمان

وليس في الذر دبح الولد اجاب دبح الشاة فاحضوا وجهه

وقوله من قال حق الله بقول والله بلا اشتباه

اعتقه عني قال من غير بدل مجزي عن الامر هذا ان فعل

لو قال لا اسكن دار الفضل لم يكفي خشا ملك وقت الفعل

وان قال اذنت فادب وارجع فهو له اذن وان لم يسمع

وقال لا اكل سراً فاكل من نطب ادناه يسر لم يسل

والشرط مهما كان اكل الرطب فالمرؤ ولا تحت بالذنب

وان يقل لا شر بين اليوم ذا قصب فهو حائث اذا مضى

كزال موت من يقول اقبله واكل ذاك ما يقول اكله

وان يقل لا قتلن جعفرنا وكان مات قبله وما دركي

او قال اتضي حق لا البشر فانه الحال فيه تحبث

وان يقل ان اربع قلوب لم اعلمك فالعبد كذا كذا زعم

ثم راه معه وما نطق شيا ولم يعمل فالعبد عتق

كتاب الحدود

وثبت الاحصان في الفضية لواطى المذكوحه الذميه

وكل حجة غير حجة الحنر فهو على المستامين لم يرك

ولو زنا المومن بالمستامن حدا وقال احد لا الهك

ولو زنا مستامين بمؤمنه حدا وقال هو كالمستامن

والواس في الحد له صيب يضرب كي يرتفع المضروب

وان يغيب شهود رجم حضوا حدا ما قالوا ولم ينتظروا

وليس بالتلقين للشهود باس ومخذا في سوي الحدود

ان يطأ صغيرا لا شهبي يتزوج امها وبنتها

وان زنا بمن جئت عليه فلا زنا ان دفعت اليه

فيل كذا اذا زنا ثم عقد عقد حاج او شرا لم يحد

كتاب السرقة

ويقطع النباش لكن مرق عبد صغيرا لم يقطع حتى

ونقيا لدار واحد النطع بلا دخول موجب للقطع

اقالة البيع بكل حال بيع وقبل القيد لا يبطل

كتاب الرهن

لو زاد في الدين جعل الرهن بكله فهو صحيح فاعلمن

لو ادعي ارتهان عين فادعي ثان كذاك والغرم قد مضى

واشتاردا او قال لا تحمل بينهما رهنا وليس يبطل

لو قال امسك ذاك لي ان اعطيك مالك فلا يداع لا الرهن

كتاب الاكراه

لا يوجب القصاص قتل المكر وهو على المكر قال لا ذائقه

وقاطع اليد كرا لو قطع رجلا بلا كرم وفي الموت وقع

فدية الميت في مالهيهما ولا قصاص هاهنا عليهما

كتاب المادون

إذا قال بعد اسقاط الثمن جاز وقال لا يجوز فاعلم

كتاب الدياقات

لو ابوا المين في القسامه فما لا يتجيب الخيامه
وبعد حبس راي الزامه

وانما قسامه القنيل علي دوي الخطه والخيول
وقيمة العبد القنيل تلزم بالغة ما بلغت فاعلموا

كتاب الجنایات

عندها اتلف مولى لهما وذاعفا سلم ربعا وفدي
وقته المولي له انا كذا قالا ولا يلزم شي في القضا
وسيد الجاني اذا اختار القدر وصار قتلا لم يخبر بل ودي

كتاب الوصايا

وبطل ايضا ولمن قتل وان اجاز وارثه ما فعل

والغرماء بعضهم لبعض يشهد في الارث قد المنقض

وفي الوصية اذا الفرد فعل ما كان من تصرف جاز العمل

وابطلا الاشراء الكفن ورد مال المودع المعين

والاختصاص وقض الدين ودفع ما اوصي به من عين

والايهاب للصغار والشري حاجتهم من اللباس والغدا

كتاب الكراهيه

ومعقد العزم من العرش اذا دعا به المروء فلا باس بدا

وليس بالعناق والتقبيل باس وهذا من التجمل

وحايض مع اراضى مكره وفعله الشيخ راي وتركه

ما فتاوى العالم الرباني محمد بن الحسن المشايخي

كتاب الصلاة

ويأخذ اليد من حين يقرأ ما ذاك في كل قيام ينشأ
لا ينحس الماء الذي يستعمل وطاهر بول اللواتي توكل
والتوب لا يظهر بالغسل إذا غسلته بما يع ليس بما
ولا يري في فاحش الباتر نقض الوجود للوجود الظاهر
والبيد بالله لو الأخير يظهر والد لو بعد في الهوي تقطر
ولا يصلي قاعد بقاءم وعاد من الماء بغير عادم
وفي فساد جهة الفرضيه فساد اصل هذه المنويه
والشمس في الفجر اذا ما طلق لم تنقح حرماتها وانقطعت
ومن نزل في النفل في الاولى رابعة بركعتين يعتفي
ومن يصلي اربعاً وما تعد في وسطها وذاك في النفل فسد

وسنه الفجر لها قضاء من بعد ما ينشأ والضياء
وفي سوي الفجر يطيل مالا في الركعة الاولى فينزل الا
سلام من حاز عليه السهولة فخرجه عن الصلاة فاعقلا
يخرج القوم من التحريم تحلل الامام بالتسليم
ولا يصلي غارياً اذا قدر علي لباس كله مع القدر
ولا يجوز بيع عظم الفيل والانتفاع منه بالقليل
لو خرج الامام واستخلف به اقدي من خارج وجوز
مسافر في شفعة لم يقرأ نوي المقام قاعداً فابداً
ويسجدون ما تلاه المقدك بعد الفراغ فاحفظوا جهده
ومن اتت بالولد الكثر كان نفاسها من الاخير
والحيض لا يبدأ بالطهر ولا ختم ايضاً وهما قد فعلوا

وفاضل ضرب الثلاث فاعلا بين المدين ان يزد عليها
وليس نصف الشهر شرط الفضل واشترط ذلك في ذ الاصل
لا يقطع الجمعة ذكر الفجر في حال خوف فوت الا الظهر
ومدرك الجمعة في التشهد يترها شفعين فاحفظوا
وفي من ليس بقاء الجمعة وخلع الميت لغسل اللحية
ومن على الميت بالتيمم صلي فلتا في جريد فاعلم

كتاب الزكاة

هلاك بعض العفو والنصا يسقط قسط ذاك في الاجاب
والعفو فالله اكل مصرف وقسط فون الاصل بعد حذف
دين على مفلس يقضيه من بعد حول لازكاة فيه
والعقابي يشترى العشرة لم يلزم العشران في القضا

وفي اداء الزيف عن حباد والعكس لاعتبة بالاعداد
بل ما هو انفع للعباد

كتاب الصوم

وهو شرف الشهر صح عشرين ومات كان الفرض هذا القدر
وعنه ما يروي وجوب الكل وليس هذا في كتاب الاصل
ما صدقات الفطر كالديون لازمة الصبي والمجنون
ولا يري التحجيل قبل الشهر في صوم ندر واعتكاف ندر

كتاب المناسك

وقبل ان تحرم لو نظيب بكر فيما ربحه لم يذهب
ولو اهل في الوقوف محرم حجة اخري فليست تلزم
لو قصر حسان من دين محرم لم يكفه تصدق لكن دمر

وتقصه كل موضع فيه دم و اوجاد من
في قتل صيد مثله من النعم ان كان ذامثلا والا فالحكم
يقضي بصوم او طعام او بدمه واوصى الشيطان بالحل الغنم
ثم لهذا القائل الخيار ثم في المذلة والاطعام بموا
من ساق للمتعة هديا واعتم واب في الحل الى المقدر
ونح بعد عوده من عامه لم يكن المتعة في احرامه

كتاب النكاح

مجنونة كبيرة في السن تزوجها الاب لا الابن
والفسق ليس يسقط الكفا الا الذي ادى الى الذناه
ونكح بعد طلقها وقبل ان يقر بها فارقها
فهرها النصف ولا يكل والعدة الاولى ولا يستقبل

٨
تولع المسلم ذوالايمان دمية لم يكف دميان
ورده الزوج طلاقا وزوجه وهي لذى الشحصين فصح عقده
اسلمه في مع النساء وهن خمس او هما الختان
والبنت ان يقرن بام بنتا
وابطلا الشحصين اصنع مرتبا وكلها اذا جمع
لا تمنع الزيادة البتة تنصف المهر الذي قد اوصله
والقول في مقدار مهر المثل لو ارث المرأة لافي الفضل
والقول في ذلك في الحالين لو ارث الزوج لذى الشخصين
وان يك المهر وعبد فالولد حر على القيمة لا عبد يرد
وردها الزوج بعيت بفحش لحوز كالا يحسره التعيش
والطفل سقي لسي ثنتين خلطا وكانا متفاوتين

كان ااضاع منها والاكثر لا يسقط الاقل بل يقدر
وموته او موتها في المدة يوجب فيما استجلبته رده

كتاب التاليف

تطليق جلي كل شهر مائة ليس بمدة
ويستل الرجعة بالنسب في اخر العدة منها فاعلم
مغفرة في عدة الموت تسلك مادون نصف الحول بعد سنة
وثابت ايضا الذي التيمم نسبه منه الى حولين
لا يهدم الثاني من الزوجين تطليقه الاول والثنتين
لو علق المولي عتاق امته وطلقها زوجها بعد عدة
وحل بالشرط الجزا ان ادي رجعتها فيما اوحفص روك
ومن سول في الميرس علما نكحها فهي طلاق مبهما

ان يزوجها ثلثا ودخل في كل عقد فهو في يوم جعل
تطلق ثلثا والمهور اربعة ونصف مهر واجب ايضا
ويوقعان خطا في يمين ويوجبان النصف والمهرين
في كل عقد فاقا باينا فقه راووقع الثلاث كايما
وايتعاضا من المهور نصفها ولا فرق لذي الاخير
لو قال كلما ولدت يا امه وطاق استطلاق المسنة
فولدت ثلثه في بطن فواحد حل باول ابن
ولم يقع ثان ثمان ومضت بالثالث العدة منها وانقضت
فان ينكحها فتان يقع ولم يقع من بعده شي فاسفوا
واوقع بعد النفاس الاول واسن في طهرين بعد فصلا
والقول للمرأة است طالق واحدة او لا طلاق فادق

وموقع الزوج لا يملك ان يجعل ذاك بائنا فليعلن
وان يدلق رجل لزوجته طلقاها بفعلها في صحتها
ولم تجد بدا وحال علة فعله في صحتها
لو علق المرحب القلب لها الطلاق
لو كره الايلا للتشديد تكررت الطلاق للتقديس

كتاب العتاق

عتاق بن خارج وثابت ودخل مع اليان الغايت
للثابت الثلاثة الارباع والنصف للخارج بالاجماع
الرابع للداخل في فتواه والنصف فيما قاله شيخاه
لو ادعى علي الشريك في الله بانه استولدها فاستعظمه
والنصف موقوف نصف النكر سعة لخدمة فقكر

لو اعتق العبد على خدمته حولا ومات العبد من ساعته
فانه يرجع في نعمته بقيمة الخدمة لا قيمته
ومعتق المصدق الخمر اذا اسلمه او ذاك فلحكم كذا
لا قيمة النفس تاما تدرك
ماتت بقتل عدا عن وفا والوارث المولي فلا يقتصر في

كتاب المكاتب

فانها واشترط الخيار له فولدت فهلك فابطله
وابقى خياره وعقده وابطل ما هو حق عنده
مات مريض كاتب العبد علي الفيساوي نصفها الي كذا
يقض ان لم يقض ثلثي قيمته لاثلاثي المشروط من كتابته

كتاب الامنان

وتدرج العبد مثل الولد فيوجب الشاة لذي منه
 اطعام منسوك لكل تما صاعا لمنين يجوز فاعلم
 ان لم اجم العام فالعبد كما ان قاله ان ادرت
 وشهد انحر في الكوفة يحكم بليل
 وتحت الداخر بعد البيع في دار فلان هذه بالخلف
 ونعيم على هذا البر اكل يسوق منه ترك البر
 والحم والبيض ادم والجن فلا تمن في الاقتباس لانهن
 ومرب المادون في الاليه تركب المولي بغير نيته

كتاب الحدود

فان قتل القاضي ولم يحل وشاهد يرجع حد وحده
 لو امراته اضي برحم وجهه لم يفعلوا ما لم يرو من قد شهد

والعقر لا يسقط في الفضا عند كمال ذية الانصا
 لو اشترى الزنا بابي فيكم واخرون بسواها فرجهم
 فلا يجدونه ادا هرجعوا وكلهم على الضمان اجعوا
 في حق مودية يقدر للجد
 وقوله لرحل يا زانية قد ف بقاء حله علانية
 وقوله لقد زات في الجبل ليس بقدر فالصعود محتمل
 وليس في الشرب بقاء الروح شرطا مع الشهود للتحقيق

كتاب السرقة

يصع ما يسرق ثم يقطع يرده وبالمزيد يرجع
 كتاب السير
 وانفاذ امان عبد الحجر وحكمه مثبتة مقدر

كتاب الغصب

ويضمن المرو بعصب الدار وحق فعل الغصب في القتل
لو قال مني سرق لم تتبع ذاليلان سكر المودع

كتاب

وجايز ان يهب الثلثين والثلث من عقاره الاثني
لو وهب الولد مال الولد على اشتراط عوض لم نفسه

كتاب البيوع

والشاة بالخمر يكون فاسدا الا اذا ما الخمر كان زائدا
ولا تجوز القلس بالفلسين وجوز اذ كان في عينين
ولا العلة ان المشترك يباع من قبل ان يقبضه المتباع
وسيعه ان يسل الشجر بشرط ان يترك شهما معتبرا

روايعه وقرطعام في البلد في منزل المتباع يوفيه فسد

منقح الزبيب بالمنقح والمبيس لا تجوز فاسم

والوطي حلال في البركة بالمثل واليابس لا تجوز ذا

سوء من يما المشويه لا يفسد البيوع في القضية

في البيع بعد المكالمة والتغير تخالف ولا يخص المشتري

وبعد مس المشتراه المشتري خياره باق لا تغتجر

بالعشرة بان خمس واحد لوراخ الواحد فهو فاسد

والفسخ دون الخطا هو المشرك لو خان في تولية فاستبصر

وقال في استبراء مشتراه بمنته فيها الظاهر بالشكاة

تمكث قد رعدة الوفاة والمصرف عند عدم الرواة

او بيع دود القز والبيض يبيع فافهمه واحفظ ان يملك منشرح

لو باع نفس العبد منه مائة بامرة ثم استحققت أمته

كان لهم قيمتها لا قيمته

وما بيع فاسد ملكته وفي يد كذا إذا فاسد ملكته

فإنما القاضي عليك يفتي بعزم حاله مع ذلك

كتاب الصرف

والمشتري اختار اتباع حري في الصرف لم يجعل قبض المشتري

فلا يفارقه ولا يستبدل وليعلن أن التوي الأول

كتاب الشفعة

وليس للوالد والوصي تسليم حق شفعة الصبي

كتاب الإجارة

يجوز أن يستأجر المروان يقتل إنسانا قصاصا فأعلن

كتاب الشهادات

ذو اليد قال بعت في القدر ويدي داك رثا ما بعده

وغيره النقمة فكال أثر واشتاقا لوهن أو لي فاعلن

بعض عند في الوقت والمأوى اختار إذا

بعدل الواحدان يوجهم لم يكن والاشان شرط يلزم

وقاسما قاض إذا ما شهدا بقصة لم تقبلان طردا

كتاب الرجوع عن الشهادة

لو رجع الأصول بعد الحكم بنايديهم وقعو في انفرم

كتاب الدعوى

ذو اليد والخارج دل للشرا من خصمه ثبتت ثباتا

وذو اليد المالك مما اثبتا قبضين والخارج سكتا

لوجامو لود من المعتد قسيل حولين وثان بعده
فعنده الاول مثل الثاني اذا في ويعكس الشبان

كتاب الاقرار

اقرلي بالمت في الدار احد من صاحبي والشريك
واقسم بالبيت لا في سهم قاسمت من اقرلي في قسمه
وما ورا قدر د البيت له وقد ر نصف البيت لي لأكله
ولو اقر رجل في العله لوارث وغيره بحمله
فردده الوارث والفرجحد شركته جازله وما فسد
وسطل واستنوا وزن قام والكل والدينار من درهم
لو قال من اسلم المقتل اذا في الحرب ما لا وهو في الحال
او قال تلفت جنزير الداء بعدهاء قال بل قبل الهدى

او قال قد تلفت ما لا اويلا لمعتقي في رقه واسند
فقال بل بعده فليس يخرم في الكل والله تعالى اعلم

كتاب الوكالة

من كان رامورا بيع يفسده خالف بالبيع الصحيح يعقده

كتاب الكفالة

وباطل ان لم احضر ك غدا بنفس هذا فعلى نفس ذاك

كتاب الصلح

وحايز صلح اجيرا لو حذرك من بعده ما قال ردوت او هلك

كتاب الرهن

راهن احل كل شاة بكذا بفتك ما حصته منه قض

وقال في اكسار قلب الرهن بفتك او يجعله باليمين

وضمناء خلاف جنسه وانكحه الواهن بعد حبسه
وقابل الرهن الذي يدفعه ان كان مثل عشره في قيمته
فانه في تركه محير والفق بالحل وقال لا تجبر

كتاب الاشربة

لا يشرب المثلث القوي ولا الرسي ولا التمري

كتاب الديات

في شبه العمد ثلثون جديع ومثلها من الحقائق تتبع
ثم المثليات الي البوازل باقيه والكل من الحوامل
واوجابيه علي الارباع من المخاضات الي الجداع
وفي ميني رجلين اكلنا وواحد بعد القضاء عفا
كان لا يبر من عفا ارش اليه دون قصاص اليد فاحفظ واجهه

لو قتل المغصوب حرا وصنع كذاك بعد الرد والمولي دفع
كان علي الغاصب نصف قيمته ياخذ المولي علي سائمة
والزماه دفعه الاول ثم له بعد الرجوع فاعقل

وطع سرب في عبء غير عني مينها وروحه منذ زهق

والوارث المولي علي المهور ففيه ارش البددون القود

ومسلمه تقطع ثم يشرك ثم سوب ثم منه ملك

ففيه ارش اليد لادل اليه وتجعلان مزهقا تعديته

من مات في يوطون جوعا يوي علي حافرها رجوعا

كتاب الوصايا

الجد وابن الابن من قرابته في حكم ما اوصي وفي اصابته

واسم المساكين ينال المثنى لا الواحد المفرد فيما اوصي

وفصل وضع الثلث في فلان وفي المساكن على ذاك الشاه
وجعلنا نصفين في صفين وعندنا بالثلث والثلثين
وكل من اوصي الى انسان في الدين والاخر بالاعيان
صار كما قال وقال ابلها صار اوصيين جميعا فهما
واضطرب الاوسط فيه واعلى

كتاب الفرائض

وقسم الارث لذي الشباني على اعتبار الاصل والابدان
ماجدة لها قرابتان ومن لها واحدة مثلالان

باب
قاضي الشئ مما الثاني بابي ولا نص عن الشباني
كتاب الصلاة

والشيخ ربع الحجة المقرض لا كلها ولا الجميع يرفض
من يحف خروج بول فانقر لم بين بعد ظهره بل انصف
وليس في الكسوف حروا في يعقوب ذاك والاخير اضطربا

كتاب الصوم

لا يفطر المقتدر في الاحليل واضطرب الاخر في القيل

كتاب المناسك

وياكل الميتة من يضطر في احرامه ولا يصيد فاعرف
ومن اهل حجتين لم يصو وانص حج واحد ما لم يسر
والاخر الواحد فيه يعتبر

كتاب النكاح

من نكحت وقصرت في المهر فلولي الاعتراض قادر

والقول الآخر فيه لا يرد وعنده نكاحها لا ينعقد
الا اذا ما اكتمت مع الولي ثم رضي فيجوز ما لم ي
وقال في عنة زوج امته له الخيار لا لها في فرقة
لو طلبت من زوجها كفلا يفيق لما خافت الرحلة
لمرعب القاضي وقال الثاني يعطي لشهر وهو باسحقان
وما لها عليه اتفاق اذا حجت وان قد دخل الزوج بها
كتاب الطلاق
وان يقل انت كذا ثم كذا اذا دخلت داردا
لم يتعلق كله بل اخره وكان تجب الطلاق سايره
كتاب العتاق
وان يقل للعبد وهو يطق اكل لله فليس يعتق

17
جاز لو كانت بالعين ولا تجبر يعتوب ويرون عكس
كتاب الاعمان
وقول من قال ووجه الله ليس من الايمان بالاشياء
كتاب الحدود
في امه يوفى بها فيقتل فالحد بالقيمة ليس بسجل
كتاب الشرقة
وما على سارق بقدر زيف قطع وان كان يروج فاعرف
كتاب البيوع
وفي المبيعين هلاك الواحد تخير والقول قول الجاحد
اذا استحق المشتري من اخذه اجازة بعد القضاء ما نفذ
وان كانت ما اشترى او حررا بالمال لم يرجع بعيب ظهرا

وان دري بعد اباق المشرك بالعب لم يرجع بنقص ما د

وبعد دار الفناء فاسد وعقد يثمر فيها العاقد

كتاب القسم

اقتسام دارا بغير حبر على استواء قيمة لا قد

ثم استحوذت دامت شقق لكن اذا ما شاء نقض يعرض

وفي الرضا بقدره كالتقلب على الشريك والآخر مضرب

كتاب الوكالة

توكيل اثبات قصاص قد حرم حوز ولا اخر في ذاك اضطرب

حار وكل دين غائب ليقبض الدين بامر الطالب

فانصرف الامر بالدين اقر فلا يمن هاهنا فليذكر

كتاب الاشربة

17
وبركن الغاصب المقتصد مات لذي المالك والمولى قلب

والقلب اولى والضان قد حرم اورد هذا في الاثني ركن

كتاب الشركة

بما ذكره في حقه وخطا فلا الجود فضل ربح شرط

لو اثبتت حجة مفاد منه فقال ذاك الخصم في العام

ملك ذاك العين بمفاوضة وجا بالحجة فهي انصه

وفي العقار المستحق هكذا ادا في الحجر احدث البناء

لو شارك في الحصة فان كان هذا وذا اعامه على المالك

حتى استحق اجر مثل ما كتب لم تجاوز ذاك عن نصف الخطب

مفاوض باع وجا المشترك يرد بالعب على ذاك الآخر

فليس يتخلف اصلا فاشعر والخلف بالعلم لذا الموفر

واحد تصاريح التوب بقدر يكونه عندها لم يقتصر

كتاب الوقف

والقبض والقبض والافراز بدونها الوقف الجواز

حتى يجوز وقفه المشاعا وشروطه لنفسه ابتعا

وتركه التسليم ليس صائرا وترك ذكر الفقراء اخرا

ومسجد ما لا يعود ملكا بان خوا او تركهم تركا

ووقفه الاقلي الا حاله ليس يجوز فاحفظوا مقال

كتاب الهبة

وفي الذي يوهب للمكاتب يجوز بعد العزم عود الواهب

والعدل بينه وبين البنت اذا اعطاهما في النصف في الثانية

ولو وهبت العين ممن كان له دين على عبده فكيف قبله

وتسقط الدين ملك العين وعدت فيه عاد كل الدين

وقال لا وقد روي هشام ان الرجوع عند حرام

كتاب البيوع

لو ابتاعوا في السلم في طرف او طرفين فاعلم

يقضي لكل واحد بفضله والحكم بالعقد من غير قوله

والمشري عند الوكيل ملك كالمضى لا المشتري اذ يملك

والاب باع بالخيار والوصي وفي الثلث كان ذراا للص

ثم وفي قول الاخير قد بقي فالفسخ لا التنفيذ مملوك الولي

ولو مضى المبيعات جاز بالمضي وعنه يروى بل يجوز اذ رضي

ولو وكيل اشترى وما توى لنفسه او غير محين اشترى

فهو لمن من ماله فقد الثمن لا للوكيل كيف كان فاعلمن

من اشترى عبدا فباع ومحمد عينا به حين يراه ان يرد
 وبه من الثاني ورده فاعلم ان له الود على المقدم
 باع او امان رده او ارثه اذا ادعى المتاع عينا والى
 تخلف في صيبه بل حرم وليس في الثاني من العلم
 ومشتري المملوك ينسب من غير ما مورس بيع العين
 مخبر يرد ان شاء اذا اجاز ذافي قسطه ورده
 وللجوس مع ما هم نحووا او خفوا او قدوا الرجوع
 ولوراي الوجه بلا موخر في الحيوان ماله للنظر
 وفي شراء النخل لو اطلقتها ملكك عين النخل لا مالها
 ولو في الصدف اشتراه جاز ويختار اذا رآه
 والاحكام في الذي للناس فيه ولا يختص لقوان البشر

ولو تبرأ بايع عن شحبه وشحنان بانما شحبه
 عين ايا شاء للبسراء ولم يخص المشتري ماشاء

كتاب الصرف

ولو شوي فأكتمه بذره فلهما يجوز كالأقل فاقهم

كتاب الشفعة

وصاحب العلواد تهديما لم يك في السفلى شفعافا **ق فاعلا**
 ولا شفيع دار جار انما شفيع ما دور غل الا لاهما
 وقوله اخذ نصف الدار لا يقضي تسليمها للشاري
 لو ادعاه اشرا البناء او لا ثم اشترا ارضه مفصلا
 ويدي شفيعه اجماله وبرهنا فالشترى يقضي له
 ولو وكيل للشفيع خصا والمشتري قال ان بيع مثلا

قال ترك حتى خلف الموكل لا الاخذ ثم المروحين بذلك

كتاب القسم

لو قسموا ارضا وبعض غايك ومات قبل القسم
ثم اجاز وارثوه الاناء قسمه ذاك جاز استحقاقا
ونصف عرض النهر من كل طرف حرمة لا ضعف فهو شرف

كتاب الاجارة

لو اجرت امة عامات او نفسها ظمرا على مخاطبة
لم ينقض بعجزها وردّها في رقبها ما ابرمت من عقد
ومكترى القسطا في ثوبه يضمن بالرفع الى مساواة
ولا يجوز صرفه في اجرة غيره قبل مضي مدته
وفي الجور في الطريق يجب عليه عدم في الذي بعد ركب

وجاز اجازة من امر على صغير هو عند العم

كتاب الشهادات

تخرج من متمد مولياها على طلاق زوجها ابائها
اكن اذا كان بلاد عواها

كتاب الرجوع عن الشهادات

لو شهد الفرعان عن اصلين واثنان عن اربعة يدين
رجعوا لم يجعلوا قسمين في الغرور بل بالاثبات والظن
وشاهد من فروع الاصلين وواحد كذا في الوصفين
لو رجعا فالنصف يضمنان لا نصف ثمن مع ثمنان

كتاب الدعوى

لو ادعى الميراث بالزوجية وباعتراف ذي اليد القضية

فالربع ذين النصف للزوج حفل والشر للمزوجة لا الربع للحمل
 لو قال يا ذاليد منك ابنت ذال رعي ادعت امها وده وبرها
 كان لها المصنف وليس تخم وقية النصف ذه
 اذا ادعي الخارج جري الحكم بشاهد ملك له واجله
 وقابل ذواليداني نالج واشتاء فالأحق الخارج
 اذا ادعي ما ولدت مبعته وقال يعي منده شهر مدته
 والمخيم قال نصف حول قدني وبرها فالمشترى له القضا
 لو اعتس الزوج بعد ما اشرك ثمرات بولده فما ادعي
 لو اشترها ثم باع وا دني ما ولدت ولم يصدق والشر
 فده وله نصف الحول لا الحولين يلزم المولود في الفصلين
 عبده يقول للقيظ قدمه ذاولدي من زوجتي وهي امه

وصدق المولي به من عبده وصحت الدعوة فهو عبده
 لو ان عبدا كان عند نصر وقال بكر بعته من مشد
 وقاله ربعه من بكر والثمان لخطافي ذكر
 واشتاء اخذاه فاعلن ملكا بلا بيع وتصيف الثمن

كتاب الاقرار

غصبت ثوبا في ثياب عشرة معترف بواحد من ذكره
 وقوله على الف درهم لحمل هذا البطن غير ملزم
 وان يقل غصبت من ذال وفا هذا وكل منهما الكل ادعي
 وانفق ان ياخذاه بعد ما قد حلفاه لا يجوز فاعلا
 لو قال هذا عبدي زبيد وقع بالحكم لم يضمن اذا المولي رجع
 لو قال هذا الالف بالمضاربة عندي لهذا بل لتلك الغايه

واستثمر المال اسباب السرا هذا ومضمونها الالف فقط
ولم يكن هذا كذلك فاعتبر لياخذ الاصل مع الدخ المتدر
وقوله علي الف درهم لئلا لا يكون غير اسم
واوجب الاخر للقدم

والشرك في العباد اقرب نصف ولم يورث شجرة
وقوله لم ابرئ عقيب اراق بالذبح او بالنقد مردود
ولو مريض قال هذا للقطعة ويذعن كذبه وغلطه
تصدقوا من بعد بثلاث ولم يكن الكل لاهل ارضه
وان يقل علي عبد يقتضي قيمة عبد وسطا ما يشا
مجهول تقر الزحف وقد صدقها المذكور والزوج محله
فرائت لنصف حالي بولد فهو رقيق عندنا فليعتقه

من مات عن ثلاثة من الولد وعن الوفا درهمين العدة
ويدي الكل غنم فيقدر اصغرهم شلته ويقتصر
راعترا لا علي محال الدين وصدق الاوسط في الالف
لم يعطه الاوسط كل الفه بل سدسها بقي له في كفته
ولا خلاف ان الالف الاكبر يعطي له وثلاث الف الاصغر
زيد وعمر ولها دارا قدر زيد بها بينهما وبين دار
فقال عمر ومعا ايضا عمر فالزوج من حصته عمر ويعتبر
وهو الي ما في يدي زيد يضم وبينه وبين درهمين يقتسم
ثم تساري عمر وعمر فيما لدي عمر وثم الامد
كذني روي عن شيخه وقد روي محمد في الوبح خمار وروي

كتاب الوكالة

ومن مضى لحافه وردته وعاد بعد لم يعد وكان

كتاب الكفالة

وقوله برئت للإيفاء وليس للاستقاظ والامان

لو ابوا الميت والوارث فالدائن غير ساقط فليست

كتاب الضلع

وقال في الضلع على المنافع هلاك رقب العين غير قاطع

لذلك موت المدعي في الدار والعبد لا في التوب والمخاد

كذلك لو مات محل الضلع بفعل من ضمن فيما صنع

والمدعي من شوايه مثله مخبر وبين دعوى اصله

وهلكه يلا ما يبيطله وما لك العين له تقتله

وهو مدعي الآخر كما اجر وكل هذا مبطل فاستبصر

وان عيش عواه في الشاه بن صلحها فيها على الصوق تجوز

الف على يد عمرو وعمرو احرق عمرو وثوب زيد بشور

صار بالدين ضمان قيمته لم يتبعه عمرو وخصته

ولو تبرأ عن عيوب العبد ما احتسب بالموجود عند العقد

من لم يحدث قبل القبض في ذاك والقاضي بهذا يقضي

وباطل قال انت الحكم في علة الشمر وحين لم

لو كان الف درهم وعشرة من الدناير على من ذكره

صلحه منها بالف درهم والعشر من دراهم المسم

وبعضه نقد وبعضه اجل فانه تجوز في الشوع اجل

كتاب الزمن

لو اثبت اذته بانه مع امره معاً ب لقوله غطي

لم يثبت الوهن ولا يقضي بان يقبض هذا مع عدل موثقه
مرتفعنا ارض بين قالوا تجية هذا ولادين لنا
فانكر الاخر فالوهن بطل لا ان تخش منه دون الكمال
مستامن قد رهن الشيء عقل عن دارنا وسبيله بعد حمد
فالوهن للقابض والدين بطل لا الدين يقضي منه والفضل نقل

كتاب المضاربة

لو زاد سدس الرخ للمضارب بعد اقتسام فهو عين القاب
وليس الفليس المضاربات والشيخ عنه النفي والاثبات
مضارب بالنصف في الالف وقد اصاب مثل الاصل زحوا واتقده
اعطاء رتب المال القاري بالثلث والنصف بعض فيه اجري
فتاب نصف هذه بالسلف فضاء الف من الرخ التلف

المخسر من هذا الشباني وقيل الشيخ قول الثاني
والاجرة لا المشروط كان واجبا في جعله اجيرة مضاربا
اجر مثل فاسد المضاربة ان جاوز المشروط في المحاب
لو تخب الفضل وان لم يستند ونحافلا اجر ففكر واحتمد

كتاب المزارعة

والبدر من هذا ومن ذلك والارض لا الاقل صحح منه
وشروط ان تخصص المزارع مجوز مما الجواز مسانع
وان تزوجت على ان زرعت ارضك بالنصف بعد دفعت
نصف اجر الارض مهاد فسد وفي الطلاق دفعه فالنصفه
وكان مهر المثل عند ابن الحسن وفي الطلاق دفعه فليعلم
وشروط فعل الزوج في كروهما وارضاها ايضا كذا

واجعوا في عملها في حبله وبذره في ارضها بفعله
ونعلها في ارضه بينه على صدق المثل فانهم وأدبه

كتاب المحر

ونافذ تعرف المبدئ في ماله بالشرع عالم المحر

كتاب الديات

لو وجد القليل في دار امراء وماله في الميرضة وفيه
فعاقلوه فاحلفوا وعقلوا ولا يقول خلفت وبدلوا
بئر طريق زل هذا فعلق بذوا ذاك والكل زلق

ووقع البعض على البعض يعلم موت الكل كيف حصل
فغارم ثلثه البدي من حرف وثلثه الثاني وثلثه قد عد
وليغرم الاول نصف الثاني في قوله والنصف للبطلان

والاوسط الواقع وسط البير يُغرم كل دينه الأخير
لا الحافر الغارم هذا ثم هو دأثم ذاذال اذا هم هلكوا

كتاب الوصايا

ارصي لذات خاتم من عندك ثم لا بفصحه من بعد
فالفرق للثاني ولم يستمها ومحمد ما أوصي رجوع فاعلم
والمروء وصي لبني فلان وهو اء الرجال والنسوان
فهو على الخصوص للذكران واشترك الكل لذي الشيا

واضطرب القول عن النعماني

أوصي لمولاه ولا مولي له فمنذ مولي اميه قاله
ثلث مال في السيل يجعل فالذي تفرح بسدك
ارصي لذات مثل سهم واحد من شهر ثلثه للوالد

وكان اوصي لا يرثه ولم تجز ذلك اهل الارث
فصاحب الثلث له ثلثاه والثالث للآخر في فتواه
واعقب الآخر في هذين ثلثة الاخماس والخمس
وفاسد الصاوه للسجد وذكره الانفاق رفع المفسد
وفي سبيل الله عز وفاسد ولا تجوز للقرى المنقطع
لو قال اديت خراجا للصي او جعل عبدا بقرى وهو وصي
صدق من غير قيام اليه اذ هو بعض الامانة الا انه

كتاب الفرائض

وتجعل الشعبي ارث الخثي نصف نصيب ابن ونصيب ابني
وقال يعقوب بن علي خرج ذا للولد الخثي مع ابن قد بدا
ثلثة من سبعة فليدكرو لاجسة من جملة الاثني عشر

باب الذي يخلص كل واحد بدنه والباية دونها

والماء يستعمل في الايدان فذاك كالحمر لثا النعاف
وهو كبول الشاة عند الثاني ويشبه الخل لثا الشياتي
ولا تجوز شرب بول الغنم وفحوها في كل حال فاعلم
وجوز الثاني لاجل العظم وطاهر عند الخيرة فافهم
ويطهر الخنزير بفركه بوجه في باب من نجس يستجسد
لذاك عن يعقوب بن رطب مفسد وموجب غسلها محمد
والجنب الداخل يراى خمس للذوالايطهر والمأخض
والكل بلحال يقتوي الثاني وقد راي طهره الشياتي
ومقتض المسح زوال العقب وعند يعقوب خرج الاغلب

والمسح متي حتى ما كفي
 والمسح في قول الآخر فاعرفنا
 ومن يكن نبيد ثم عنده
 لا الماء فالقرض الوضوء وحده
 وعند يعقوب هو التيمم
 ورويه نبيد ثم فاعلم
 وعند يعقوب هو التيمم
 والجمع في قول الآخر يلزم
 وقاطع صاوة ذي التيمم
 رؤيته نبيد ثم فاعلم
 وعند يعقوب يتم المنفعة
 ولم يرض في قول الآخر فليعلم
 لو جمعوا في جامع في بلد
 فهو فوق اثنين عن يعقوب
 ثم رأي هذا الصنيع باطلا
 ان لم يكن نهر كبير فاصلا
 وجوز الجمعة في جوامع
 محمد في كل مصدر جامع
 وتلزم الجمعة من خراجها
 مع خراج البلدة استخراج
 ومن وراء السور عند الثاني
 وسامع الداعي لئلا الشياطين

وهو يتي مرة وقد روي
 يعقوب تكرارا وفتواه كذا
 وكذا الآخر الا اذ جهل
 وهكذا اجوابه بين السور
كتاب الزكوة

او اشترى الذي ارض الفطر
 يلزمه الخراج عند الصدقة
 ويلزم العشران عند الثاني
 وهي كانت لدا الشياطين
كتاب الصوم

ثم اقل الاعتكاف النفل
 يوم لدا استاف الاجل
 واكثر النهار عند الثاني
 وساعة في مذهب الشياطين
كتاب الحج

موصح حج افروا وما ذكر
 ما لا فضاء تلك ما كان عبر
 له وباقي الثلث عند الثاني
 ولم يجز شي لدا الشياطين

كتاب النكاح

الخمر والخنزير بهر ان عنين والزوجان كما وان
 واسما يقضي لها بالعين واوجب قيمة خمر الدين
 وكان في الخنزير مهر المثل والكل فتوي صدرنا الاجل
 ومهر مثل قد راه الثاني في كله والقيمة الشياتي
 لو امر العبد والولحد فالعبد كل المهر والامر سير
 وعند يعقوب مع العبد لهما قيمة هذا الخمر عبدا مثلهما
 واوجب الاخر عين العبد وما يتم مهر مثل العقد
 ولو بدع عند الصديق حرا ولحل خمر فهو الغني الذكر
 واعتبر الثاني وفي الحرقا بقيمة ولحل في الخمر راي
 ووافق الثاني في الثاني هو البدي في البدي بن الحسن

عند آل الغني الشيخ خمراتهم او ميتة وبخلان يظهر
 وجاء عنه وهو قول الثاني ان المثار المهر بالعيان
 واوجب الاخر شاة الاكل لكن راي في الخمر مهر المثل

كتاب الرضاع

ولو لبون طلقت وانقطعت فتحت فحبلت وارضعت
 فهو من الاول عند الاول وعند يعقوب كذا في الشك
 وهو من الما في اذا من نزل ومنها عند الاخير ما احتمل
 كل من الزوجين ما يصلح له من المتاع فهو في الرضاع له
 وانما المشكك للزوج اذا عاشا وان مات فللمرأة ذاك
 وتجعل الاخير ما فيه يشك لو ارث الزوج اذ الزوج ملك
 واوجب الثاني جهاز مثلها لها وما وراه ليعلمها

كتاب الطلاق

لو شرط المهر في العقد انعقد محلاً وعند يعقوب فسد
 وجاز في قول الآخر العقد ولا لحل البائي بعد
 والمحلع المسميات عند الصدة كذا المباراة تأمل
 وفي الميارة وفاق الثاني وفيها مخالف الشيباني
 وغيره قول ابن من في وجب خلف لا يقرب تلك للعضب
 حتى يتم يوم شعبان رجب وعند يعقوب إذا يوم ذهب
 منه وما صام فأبلا وجب وهو لا الآخر للحال سبب
 وقيل ثلث الحول شهر الوكسب صوماً لغى أبلاه فليكتسب
 أدنى زمان علة تصدق فيه التي عند الولاد تطلق
 في الثمانية وخمسين نفراً ومائة فيما رواه الحسن

وجاز امامة المحدثون لصير في العذر بلا قصور
 كذا البناء بعد فوت العذر يجوز أيضاً لما مل تدبر
 ونذكره النفاذ بلا قراءة لا بوجوب الأصل ولا إيقاعه
 وفصله امامة النساء ليس شرط صحة أقصد
 ترتيب أفعال الصلوة وفرض وعده المكنون يقضي لو نقص
 والنفاذ لا يلزم بالشروع في حالة الغروب والطلوع
 ولو تلا عند الطلوع فمجد عند الزوال أو إذا غابت فسد
 ولو تلاها راجعاً ثم نزل وحين غاد راجعاً إذا بطل
 بعد الأختى للأولى وإن لم يقعد الإمام فاعلم واستبين
 ويلزم الإيماء بالقلب إذا لم يقولوا أن يوتي الرأس كذا
 من أقدي عند الركوع فركع بعد انقصاب الرأس لاجز باضع

5

والحيض حين الوقت لا يتسرع
وفي انقطاع الحيض ما لم تغسل
وطهروا في العذر اذ الوقت دخل
لما اوحيت تفلا غلام ثم بدا
ولو اتي الجمعة من لا لمزمه
وان يودي من عليه جمعة
ولا يجوز للإمام الجمعة
وبعد موت الزوج ما ارثت
وعكسه الاسلام حال العدة
وان يميت عن وطئ خب امرأته
وانقضت العدة بعد ميته

وَعَسَلُ امِّ الْوَالِدِ الْوَالِي سَعٍ وَتَقَدَّرَ كِبَرُ خَسَايَتَيْهِ

كِتَابُ الزَّكَاةِ

وَتَلَزَمَ الزَّكَاةُ فِي الصَّخَارِ بَقْدَرِ مَا يَلْزَمُ فِي الْكِبَارِ
وَأَنْ يَبْعَ سَائِمَةٌ بِشَلَحٍ لَمْ يَنْقَطِعْ بِذَلِكَ حَكْمُ حَوْثِهَا
وَتَلَزَمَ الزَّكَاةُ فِي الْمَحْوَدِ وَالْغَصْبِ وَالْأَبْقِ وَالْمَقْضُودِ
وَأَلْفٌ مِمَّنْ قَبِضَتْ وَحَالَاتٍ فَتَصِفَتْ زَكَاةُ نِصْفِ زَالَتِ
وَلَوْ مَضَتْ لِمَا يَتَيْنِ حَقَبُ فَخْصَةٍ لِكُلِّ حَوْلٍ تَجِبُ
وَالْمَالُ لَا يَسْقِطُ عِنْدَاجِهِ لَوْ كَانَ لَا يُلْحِكُمُ عِلْدُ وَاهِبِهِ
وَدَفَعَهُ الزُّبُونُ عَجَبًا وَالْعَكْسُ بِالْقِيَمَةِ لَا الْأَعْدَاءُ
وَأَنْ يَكُنْ ذُو الْمَالَيْنِ عَجَلًا زَكَاةُ الْيَدِ لَمْ يَجْرُ مَا اسْتَفْضَلَا
وَلَرَأَى أَرْضُهُ مِنْ مُسْلِمٍ لِلزَّرْعِ فَالْعَشْرُ عَلَى السَّلَمِ

لَوْ أَخْرَجَ الْخِيَارَ عَنْ عَقْدِ السَّلَمِ بَعْدَ الدُّخُولِ فَالْفَسَادُ مَا أَنْفَعَهُ م
وَقَالَ اسْتِقْطَاطُ خِيَارِ الْأَبْدِ قَبْلَ الثَّلَاثِ لَيْسَ بِرَمْعِ الْمُنْعِدِ
لَوْ غَدِمَ الْمُسْلِمُ فِيهِ بَعْدَ مَا كَرِهَهُمْ زَيْتٌ يُؤَدِّي فِي السَّلَمِ
فَأَمَّا مَسْقُضٌ بِقَدَرِهِ بَعْدَ أَفْتِرَاقٍ ثُمَّ يَسْتَبَدِّلُهُ
وَلَوْ قَالَ سَلَا ثُمَّ قَبِلَ وَلَمْ يَعُدَّ إِلَى الْجَوَارِ فَأَوْدَهُ
وَرَهْنُهُ بِرَأْسِ مَالِ السَّلَمِ مَرَكَّانَ رَأْسٍ مَالِ الْغَيْرِ يُجِبُ
لَوْ وَلَقَطَ السَّبْعَ أَيْضًا فَافْهَمَ لَقَوَّ وَلَقَطَ السَّبْعَ أَيْضًا فَافْهَمَ
لَوْ شَرَطَ خِيَارَ غَيْرٍ مِنْ عَقْدِهِ لَمْ تَنْتَبِ الْمَشْرُوطُ وَالْعَقْدُ تَنْتَبِ
وَفِي اخْتِلَافِ الْقَوْلِ فِي قَدَرِ الزَّكَاةِ تَخَالَفَ لَا قَوْلَ مَنْ قَالَ الْأَقْلَ
وَالزَّكَاةُ بِالزُّبُونِ مَا لَمْ يَعْلَمْ فَقَدْ أَنْ فَضْلُ الزَّيْتِ حَارِقًا عِلْمَ
وَعِنْدَ بَيْضِ مَا لَمْ يَعْلَمْ زِيَادَةُ الزَّيْتِ قَائِلٌ تَنْهَمُ

وَالصَّرْفُ فِي الشَّرِيفِ الْمَحَلِّ هَكَذَا عِنْدَ زَيْدٍ وَاتَّقِصِرْ اسْتَوْكٍ
وَلَيْسَ اسْمَاكَ الْمَبِيعِ بِالْمَنْ حَقَّ الْوَكِيلِ بِالشَّرَافِ عَلَيْنِ
وَهُوَ بِذَلِكَ صَاحِبٌ لَا مُوْتَمِنُ

لَوْ بَاعَ عَبْدٌ كَانَ وَاحِدٌ مُدَبَّرًا فِي الْجَمْعِ فَاسْتَدَ
وَهَكَذَا الْمَكَاتِبُ الْمَقَادُ

لَوْ قَالَ إِنْ مَرَّ الثَّلَاثُ وَالْبَدَلُ لَمْ أَتَسَلَّهُ فَلَا يَبِيعُ بِطَلٍ
وَالْتَوْبُ مِنْ دُونِهِ إِنْ بَشَّرَا وَالْأَرَانُ يَدْخُلُهَا فَيَنْتَرَا
وَمُشْتَرِي أَشْيٍ يَرُدُّ وَاحِدًا بِالْعَيْبِ قَبْلَ الْقَبْضِ فَافْتَرَا
وَمُشْتَرِي بِنَفْسِهِ تَعْيِيًا مَا لَمْ يُبَيِّنْ لَمْ يَرَاخَ فَاكْتَبَا
وَبِعَهُ بِشَرْطِ التَّيَرِكِيِّ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ لَا جُوزَ فَاذَرِ
لَمْ يَبَاعَ نِصْفُ الْمُشْتَرِي ثُمَّ وَجَدَ عَيْبًا فَبِالنَّقْصِ جُوزَ إِنْ تَعَدَّ

لَوْ بَاعَ

لَوْ بَاعَ الْفَقِيصَةُ ثَمَرًا بِالْأَقْلُ مِنْ ذَهَبٍ يَتَبَاعُ قَبْلَ التَّقْدِيلِ
وَإِنْ يَتَقَعُ مِنْ أَمَةٍ زَنَاوُهَا كَانَ عَلَى مَالِكِهَا اسْتِزَادُهَا
لَوْ اشْتَرَى مِنْ حَيْضٍ أَمْرٌ تَفَعُّ فَيُصَوِّرُ بِالْحَوْلَيْنِ لَا يُسْتَمْتَعُ
وَلَوْ أَعَادَ الْحَبْسَ إِنْ نَالَ الثَّمَرُ مِنَ التَّوْبِ وَجَارَ هَذَا فَاغْلَنَ
عَيْنَ بَعْضِ شُرُطِ التَّخْيِيرِ فِي وَاحِدٍ فَهُوَ عَلَيْهِ يَقْضَى
مُبْتَاعٌ خَيْرٌ قَبْلَ قَبْضِ أَشْلَا فَخَلَّتْ لِمَوْلَاكَ التَّسْلَا
وَإِنْ سَمِيَ الْمُرُوكِي فِي الشَّرِكِ وَيَبْدُو لِحَيْثُ جَرَوْا وَخَيْرًا
وَلَا جُوزَ مَعَ دَارٍ بِالطَّرَفِ فَلَمْ يَحْشَ فِيهَا شَامِلًا أَهْلَ الدَّرَقِ
وَلَا يَبْعُ قَوْلُهُ هَذَا ابْنِي مِنْ بَعْدِ مَا قَدْ بَاعَهُ لِلْفَنِّ

تَصَارُفًا فَاسْتَقْرَضَ فَاذَرِ يَا فَإِنْ هَذَا لَا جُوزَ فَاذَرِ يَا

يَتَبَاعُ

كذا إذا استحق ما قد أعطيا فاستبدل من قبل ان يؤلنا
صارف من يناد بعشر تجعل هذا فصا من ما عليه يبطل
وان يبيع شيئا نصف درهم فليس ولم يعدة ذكر الحرم
وتبطل الفرة قبل الفرس قضاء من يغرم على يقضي
وباطل تاخير غريم لا زهر على امرئ مستهلك الدائم

كتاب الشفعة

وليس للذي يارحم الدرهم في ترك الشفعة فكرتهم
بيتان في مصر من بيعا جلد يجوز اخذ واحد الشفعة
اليد يكفي حجة الجوار لشفعة تدفع بالانكار
لو اشترى الابن دارا ما احو بشفعة لنفسه حال الصبا

كتاب الاجارة

ومن تهر اخر وقت الفرض اهلا فلا فرض عليه يقضي
وما منع كشف قليل العود عن الجواز ثم من الشرة
وليس للعاري الصلاة فاعدا بل قايما واكعا وساجدا
في اليوم واللييلة اذني سفر واربع اقامة في الحضر
والقصر تجزي والقائم افضل وفارك الصلاة عما يقتل
والوقت يستوعبه الاغتناء فليس في صلاة وضأ
والنفل ليللا ونهارا مثني وسنة السجدة فيما يتلى
والمرؤ يومى راكبا لالتالي وهو على الأرض يجوز فاعقلا
وليس في صورة صاد بحذاء والحق فيه سجدة ان عندا
ثم لها التحليل والتحريم وذالك التكبير والتسليم
وقال لو صلى المريض مؤميا فليضطج للجنب لا مستقيما

وَالْمَرْءُ يَتَأَجَّرُ لِأَذَانٍ وَخَوْهُ جَازِلًا يُطْلَانِ
وَلَيْسَ شَرُّ الْجُعَةِ الْمَضْرُوءَةِ ذُوَاءٌ مِثْلُكَ أَرَبْعُونَ رَجُلًا
وَالْأَكْلُ لِحَرَارَةِ مُقْبُونَ وَقَدْ أَيْ شَهْوَةٍ جَارِيَةٍ فِي بَلَدِهِ
وَجَائِزُ رَدِّ السَّلَامِ فِي الْخُطْبِ وَسِنَّةُ الْجُعَةِ اسْتَحْبَبَ
وَالْفَصْلُ فِي الْخُطْبِ فَرَضُ مَجْلِسَةٍ وَلَا تَجُوزُ أَنْ تَرْضَى
لَوْ خَرَجَ الْوَقْتُ وَفِيهَا شَرْعًا لَمْ تَقْطَعْ لَكِنْ يَتِمُّ أَرْبَعًا
وَيُغْسَلُ الْيَدَانِ فِي ثِيَابِهِ وَمُضْمَضُوا وَاسْتَنْشَقُوا فِي يَدَيْهِ
وَسُحُوحُ الْحَيْثُ وَشَعْرُهُ رَقَصُوا وَأَشَارُهُ وَطْفَرُهُ
وَحَائِزُ لِلزَّوْجِ غَسْلُ زَوْجَتِهِ بَعْدَ الْوُقُوفَةِ وَانْقِطَاعُ صَلَاتِهِ
لَوْ أَدْخَلَتْ فِي الْمَسْجِدِ الْجَنَائِزُ لَكِنْ يَصِلُ فِيهِ فَهُوَ جَائِزٌ
وَعِنْدَ السَّلَامِ فِيهَا قِرْدٌ وَتَرْفَعُ الْأَيْدِي وَتَبْلِي الْحَمْدُ

وَجَائِزُ فِيهَا

لَا يَبْلُغُ التَّغَرُّبُ أَرْبَعِينَ وَلَا الْجَبْرِ الْخَمْسَ وَالسَّبْعِينَ

وَلَا الثَّمَانِينَ طَرَحَ مَقْرُودٌ وَالْاضْطِرَابُ فِيهِ عَنْ مُحَمَّدٍ

كِتَابُ الْوَصَايَا

أَنْ أَمْرًا أَوْ صِي سَكَنِي الدَّارَ وَمَالُهُ مَالٌ سِوَاهَا وَهَلْكَ

فَأَنَّهُ لَيْسَ لِأَهْلِ الْأَرْضِ فِي الشَّرْعِ بَيْعُ مَا وَرَاءَ الثَّلَاثِ

بَابُ

تَاوِي الشَّيْخَ وَالشَّيْبَانِي خَالَفَهُ دَفَاتِ نَصْرِ الثَّانِي

كِتَابُ الصَّلَاةِ

وَنَاقِضُ وَضُوهُ فِي الدَّمِ وَلَيْسَ شَرُّهُ نَقْضُهُ مِلًّا أَلَمْ

وَمَا مِنْ الْأَرْضِ وَأَنْ لَمْ يَلْتَقِ بِالْتُّرَابِ بِالْتُّرَابِ مُلْتَقً

وَالْيَوْمُ وَاللَّيْلَةُ بِالسَّاعَاتِ فِي مَسْقَطِ الْأَعْمَالِ إِلَّا الْأَوْقَاتُ

ولا يصلح الجمع بالاستسقاء وقيل عن يعقوب هذا حاشي

ليس فيه القلب للتوداء

كتاب النكاح

لو اذهب العدة عن نكاح بالدفع لم يجعل كوطي زوجته

واضطرب الاوسط في مقالة

والام والمال وكل ذي رحم لكلهم تزوج من لم يحتلم

ولا خيار بعد عقد الفلح للصغراء والنكاح ما حي

والحران سمي لما خدمتها بنفسه مبيئاً مدتها

دلت مهرها على لا يمتنها واضطرب الثاني وما اشترها

لوقال هذه الشبان العشر مهر كوهي التسع فهي المهره

وهو مهر مثلها قد وقس

كتاب الطلاق

انت علي مثل امي ان ذكر وما نوى فلاحظها ربل هذه

كتاب الايمان

لاحت في صدق ذاور زوجته بالفعل مهما انقطعا عن صحة

وليس في النذر يخر نفسه الحجاب دمع الشاقيين حش

كتاب الحدود

ونبت الاحصان بالاجماع لو شهدا بالعقد والجماع

وهكذا اجوابه لو ذكر ا لفظ الدخول لا الجماع مظهر

كتاب التبرقة

وفي استراق النوب تحت الابل يكون في الحمام قطع فاعقل

كتاب السير

ولا يطأ جارية شراها في دار حرب وان استبرأه
ولا التي امانه اعطاها لكن اذا اخرجها اناها
لو خاض ماء فيه خوف الهلك جاز فرازا عن حرثي القلک
واضطرب الاوسط فاحفظ واحک

كتاب الغصب

لموزع عن المشرك من غصبه اذا الجيز البيع والثاني اضطرب

كتاب الاستحسان

في الخيض ما لا اذا رخص لا الفرج لا غير يعقوب اضطرب

كتاب البيوع

لو اشترى اثنين فحان واحد حوا فهدا في الجميع فاسد
وذا كان في مفصل الايمان وقيل يعقوب مع الشيافي

وشروطه في تركه نقد الثمن فوق الثالث مفسد فليعلن
واضطرب الاوسط فيه فلفظ ولا تجوز بيع محل العسل
والدهن في الزجاج ان راء من خارج من بعد ما اشتراه
ندال لا يبطل حق رويته واضطرب الاخر في روايته
ناكهما من بعد وطى المولى او بعد ما كان راي منها الرتا
حل له الوطى بغير استبراء وقيل يعقوب يقول هكذا
باع حلال من حلال صيد حل والحرم المومنع والعقد محل

كتاب الشفعة

للأب في المبتاع باليسير تسليم حق نعمة الصغير

كتاب الدعوى

لو ولد ثلثة في ابطن ودها البصر فهو في موطن

فقال بعض ها ولاي ولدي ومات يعق ثلث كل مفرد
واعق الا من ثلث الاكبر ونصف ثانيهم وكل الاصغر
وجاء عن يعقوب هذا فاعلم لسه اعق نصف الاعظم

كتاب الوصايا

والجار في الايمان كل احد لازقة لكل اهل المسجد

مقالات الامام اصفهاني على خلاف ما ذهب اليه الشيعة

وفات نص في حقيقته في هذه المسائل الظرفية

كتاب الصلاة

وبتعب المقتدي بعد الشا ولا يقول من يقوم للفضا

وفي صلوة العيد عند الابتلا قبل الصلاة لا القران ذا

لو ادخل الراس مسح في الانا جاز ولم يفسد والمحف كذا

وحكم غسل العضو في الاواني والغسل في الماء بالانسان

افساد كل الماء لا التطهير وبالثلاث طهر الاخير

وفي سقوط الشعر من خنزير في البير افساد للماء البير

وما باحراق بوزل القدم ولا حار صار ملحاً تطهر

لو حس الشي الذي لا يعصر فهو بثلاث اخفاف يظهر

مسلن باطنه فيه قد صلي على ظاهره لم يعتبر

لوقاء مرات وبالجمع تلب فالجلس ام مع ذاك لا السيب

ولو نوي نقلا وفرضا اذ شئ فذاك فرض ليس بلغوا ما صنع

ولو اعاد سنة الى الفم جاز وان جاوز قدر الدرهم

وما در الصلاة لا بالظهر يلزمه ذاك يظهر فادر

وان كفي الماء الوضوء وحده او غسل لمتعة ان وده
فصلها الواجب واليتم وجاز في التيم المقدم
وسجل الصلاة بالوضع ثم والرفع لا يشترط حتى يحتم
ومن بدت عورتها فاستر حتى يضيء الوضوء كما قد
او صار للوجه في صف النساء او موضع الاغاس او نجسا
كان الترابي للصلاة مفسدا والشرط ان كان الادا الا اذا
ومن صلى الظهر متساوقا ثم اقتدي في نعله به احد
كان عليه نفل ما مضى وهو اذا افسد الشفع ففيه
السنة الا ان ينقضها فانتهى فقبل شفعا لها القضا
ومرة في الركعتين سجدة فسجدة تكفي قياسا عنده
لو ماتت المرأة وهي معسرة كان على الزوج جهاز المقبر

ويغسل المقتول ان اوصي بشي او اقضي ثلثيها رده جي
وما تمام اليوم شرطا يا بني

كتاب الزكاة

ولا زكاة عنده في مال من في اكثر الحول المحن فاعلم
والاحتيا لامتاع الشفع او الزكاة مطلق في الشرع
يقوم الشيء الذي لا يوسق ثم يابى في جنس ذاك المحن
وقدر الاخر ذابا الخمس بما به تقدير ذاك الجنس
وكما يستقي منه يكبر فهو خرا وليس بمشرد
وعايل اليتم ان اطعمه عن الزكاة صح ما سلمه
ومن عليه الدين بالغدا مثل نصاب غدا تمام
ابواه في العام الانعام فتم لم تلزم زكاة العام

كتاب الصوم

وبالنهار لو راوه لا فليطروا ان سبق الزوال
لوقاء ملائمه ثم رجع والصوم قد فات بلا صنع
وعكسه ان قام ما دون النعم ثم اعاد دكل فكس نفسه
وهكذا اذا استقاء عامدا ما دون ملا الفهم فافهم راشدا
ودا طي بمسك للبحر طلع انتقض الصوم الذي فيه شرع
ودفعه فطر عبيد سكنوا ممر اسواه حيث هم لاحت
والابن بين الابن فطره يلزم كلا كلة لاشطه
في ندر صوم يوم عثمان يصل يقضي اذا جاء ضحي وقد اكل

كتاب المناسك

من محمد مكة دار ابيد ان حج وحل نضره الي الوطن

ساقط عنه طواف الصدر وباتفاق قبل نضر النضر
وجائزا باحة الطعام في حلقه الرأس من الهوام

كتاب النكاح

ثلاث اب ووجت والزواج قد تخصما ويشهدا ساه يبرد
ومسلم زوج لنصرانيه بحساستقطع الزوجيه
لواذعت نكاحه وبرهنت للسبق والاخت كذا
ولم بين فرقوا والمهر لا واوجب الاخر مهر المضا
ونصف مهر في كتاب لاصل بينهما علي تناق التول
وواطي احدي ثلث قد نكح جميعهن جملة العقد صح
طلق احداهن كل ما ملك وغيرها واحدة ثم علك
فللت جامع مهر وحصل مهر وربع لهما فاعل

فلذلك لا المربع لدى الشيا وفي الزيادة كقول الثاني
وعاد من النصاب غير واجب عليه اتفاق على الاقارب
ولا يوي على مقل عمل في الشيء من قو على يفضل

كتاب الطلاق

اذا اشترق واعف جالها طلقها في عدة فقد اعفا
كذا اذا طلق من هاجر من د هاجر من قبله فليعلم
معدة قد تركت من غسلها مضمة لم ينقطع من غسلها
مولد مريض بالامان لم يفي وبات المرأة بالوقت تحي
فصح اد في مدة ثم دسح نقبا بالقول الى المرأة صح
ونادرا الصلوة بالتعلق بالوطي لم يولي على الحقين
فشات الواحد كان واحدا ولا يكون ذاك لغوا فاسدا

وان يقال انت تلك الا بان تشاء الواحد الا قلا
لو علق الطلقه بالمجامعه واللبث في جمعه امر اجبه
وانه يمكن ذلك بالثالث بلزمه من المشايخ باللباث

كتاب العتاق

لو قال ان كلمته فانت حر فقال كلمتي بما يسر
ويشهد ابنامه به فذلك رد والعتق يثبت اذا لم يجر
وان مولي القن والمدبر لو قال شخص منكم احدي
وانما صاحبه مدبري فالعتق قن على التقدير
وانما التدبير وصف لآخر ولا يشيع فيهما فاستبه
والعبد من اثنين لو حرره هذا وذاك معه وبيرة
فصام من نصفه من حررا فنامن دبر لا ما تبررا

كتاب المكاتب

مكاتب امين وذات حصه اعتق فالمضون نصف قيمته
واوجب الاخر في ذال الاقل من قيمة النصف ومن نصف اليد

كتاب الامانة

لو قال ان اكلت يومى الا خبزاً فاحراز عيدي كلاً
فاكل الخبز لم اوجب او مصة فالحق فيه لم يكن
فكان هذا مع الخبز وفي ذكر الادام يعكس ان يعرف
لو قال ما املك مما كذا تناول الحادث فيه لا سوي
لو قال لا ادخل بغداد فمر في الفلك في الما ولم اخرج هدر
ولا يصير قارياً بان نظر وليس لحم الثور من لحم البقر
وان يم على فراشين فقد نام على الاسفل في حلف عقد

لو قال لا افطخني تلفظ واستبقا لم يك حشاً فاحفظا

لو قال زوج الامة الموافق ان مات مولا كانت طالق
فمات والزوج اخوه فوق كان الطلاق وانعاقده
فقال لا ريب ان امر به وسهر وقتة ثم حجر

فجاء بالفعل فلا حث حصل وحشوه في الحصور ان فعل
لو قال لا انكح عمة بنفسى فزوجوه امرأة حشيه وصف
وهي ملح فاجازته بها لم يك شأواً وشراً هكذا

كتاب الحدود

لو شهدوا على زناه فاجر بما حكوه مرة فقد هدر

كتاب النسيء

لو استر واجاريد من عندنا ثم غدت مأسورة لجندنا

فاشترت فولدت فامت والابن باق بعد وفاته
فللقيم اخذ اذ انقد ما نقد المتاع لا قسط الولد
وجايزان يوسف واوتوا انهم على حكم الاله افولوا
ولا ينعداد في خراج الاصل بكونها مبيعة الا فضلا

كتاب جعل الاباق

ويكمل الجعل لمن يقوم بمضغه ولا يخط درهم

كتاب الغصب

لو اتلف الدخ خمر مثله يبرأ ان اسلم بعد فعله
ولا يبري محمد بواته كل روي عن شجرة مقالة
ومن يشق رق خمر مسلم لم يك في الرق ضمان فاعلم
وليس للمالك اخذ الغاصب ليدفع جعل الاباق واجب

بين وبين امره ما دون وفي عليه الف وكذا الاجنبي
بيع بالالف او الالف ترك من بعده اذ لم يبع لكن هلك
فالثلث لي وضعفه لاجي وصاحبه افتيا بالربع لي
وسبغه من عبده المادون يفسد بالغبن اليسر الدون
كذا الشراء وخبراه يزان ينقض او يخلى عن العبر التمر
ويبطل الاقرار من مادون للزوج والاولاد بالديون
لو حجر العبد والالف فيه ثم اقر بعد اذن سيده
بين الف سابق منه قصي واعطى المولى وبيع او فدي
لو قال بعد الحجر هذا عندك وديعة صح كلام العبد
ماباع وابتاع رقق وعين لجوز لو كوتب او كان اذن
له اذا قال والعبد ممن واردا خيرا عنده اسمع واستن

وَهُوَ تَرَدُّدُ الْخِيَارِ بَعْدَ أَنْ
إِعْزَازُ عَبْدٍ عِنْدَ الْمَازُونِ
كَذَلِكَ قَوْلُهُ لَهُ هَذَا ابْنِي
تَلَزَمَهُ قِيَمَتُهُ مُوَجَّهَةٌ
أَبْرَأَهُ بَايَعَهُ عَنِ الشَّيْءِ
يَبْطُلُ فِي مَنْ تَغَرَّقَ الدُّيُونُ
وَقَتْلُهُ لَيْسَ كَقَتْلِ الْفَرَسِ
وَحُجَّجٌ وَأَوْجِبَ مَجْتَلُهُ
كِتَابُ **الذِّيَّاتِ**

أَنَّ الذِّيَّاتِ مِنْ ثَلَاثٍ فَأَعْقِلْ
وَجْعَلْ مِنْ هَذِهِ وَجْهًا
وَقَطِّعْهُ الْكَفَّ وَفِي أَصْبَعٍ
وَكَانَ ارْشَادُ عَيْنِهَا
أَوْ أَصْبَعٌ ثَلَاثٌ يَقْطَعُ أَصْبَعٍ
فِيهَا الْارْشَادُ وَلَمَّا يَقْطَعُ
وَأَرْجَبُ فِي الْأَوَّلِ الْقَطْعُ وَفِي
تِلْكَ الَّتِي تُسَلُّ ارْشَادًا عَرَفَ

بَعْدَ مَمَّا وَجِبَتْ بِهَا
وَمُحْرَمٌ لِنَفْسِهِ مِنْ أَحْرَمًا
وَجَائِزٌ بَيَانُهُ عِنْدَهُمَا

وَلَوْ رَعِيَ الْإِنْسَانُ مَا لَاقَى الْخَيْرَ
فَمَا بِهِ بَاسٌ وَقَالَ قَدْ ظَلَمَ
كِتَابُ **النِّكَاحِ**

يَصِحُّ أَشْهَادُهُ عَلَى الْكِتَابِ
لَوْ نَكَحْتَ مِنْ غَيْرِ كَهْوٍ فَرَضُوا
وَمَنْ عَلَى الْإِنْفَاقِ وَالْمَهْرِ قَدْ
وَلَا يَضُرُّ عَجْزُهَا عَنْ مَهْرِهَا
وَالْأَبُّ مِثْلُ الْإِبْنِ فِي الشَّرَفِ
وَسَقَدَ غَيْرُ الْأَبِّ وَالْجَدِّ بِلَا
بَلَاءِ بَيَانٍ مُقْتَضِي لُحْظَائِهِ
أَلَّا قَلِيلًا جَارِ أَنْ يَعْتَرِضُوا
كَفَرُ مَنْ فَاقَ غِنَاهَا وَظَهَرَ
وَجَاءَ الْإِنْفَاقُ ذَا وَضْعَةٍ
وَالْأَبُّ مِثْلُ الْإِبْنِ فِي الشَّرَفِ
حِينَ رَفَسَ بِالسَّيْفِ بِالْبُلُوغِ مَا عَقِلَ

وحايز توقيع شرط العقد . على قبول نأج بالبع
وفي ابا الزوج حكم الفرقة حكم انفساخ العقد والطلاق
والقول في الصداق قول العدل . ان لم يكن مستكرافي العقل
ولم يحكم فيه مهر المثل

وليس المهر من المتعة لو وقع الطلاق قبل الوقع
وفي ظهور المهر حرا قيمته . عبادا قال لا مهر مثل محلة
وان يكن صداقهما موكلا . فقبل نقد مهرها الدخولا
والمهر مهر السرا العلية . ان عقدا عقد النكاح ثانيا
ويملك المادون تودج لاله . وصاحب العنان والضا
والاب لوزج ملوك الصي . ملوكة الصبي جاز للأب
وعتقها صداقها من بعلمها . ويوجبان فيه مهر مثلها



